الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-12-05

الشروق

"صوت الشعب" يطالب بالتحقيق في الانتخابات

نظم مناضلون عن حزب صوت الشعب وقفة احتجاجية أمام مقر مندوبية السلطة الولائية للانتخابات بالوادي، للتنديد بـ"التزوير الذي شاب العملية الانتخابية"، رافعين شعارات منددة بالخروقات والتجاوزات، على حد تعبيرهم.

وفي بيان صادر عن الحزب، تحوز الشروق نسخة منه، فقد استنكر "سكوت السلطة المستقلة وعدم تدخلها الفوري في التجاوزات التي حصلت والموثقة بالأدلة كتغيير المحاضر في مكتب الاقتراع وطرد الملاحظين وممثلي التشكيلات السياسية إلى غيرها من التجاوزات الخطيرة التي شابت محليات 27 نوفمبر الماضية".

وذكر المصدر أمثلة عن التجاوزات الحاصلة، حيث إنّ عدد المصوتين مثلا في مركز مرغني خليفة بالوادي بلغ ضعف عدد المسجلين، كما تم في مركز آخر تسجيل رقم خيالي لمترشح واحد دون غيره من المترشحين، إضافة إلى تسخير زوجة أحد المترشحين من طرف المندوبية الولائية للانتخابات كرئيسة للمكتب المسجل فيه زوجها المترشح والذي حصد 400 صوت، فضلا عن وجود مؤطرين في أغلب المراكز ببطاقات التأطير دون وجود صورهم الشخصية.

هذا، وقد طالب البيان بإلغاء نتائج الانتخابات في المكاتب التي شهدت خروقات وكذا إعادة النظر في تشكيلة مندوبية السلطة الولائية المستقلة للانتخابات لولاية الوادي، مع مطالبة بإيفاد لجنة للتحقيق في الخروقات الحاصلة في الانتخابات المحلية الماضية. ■ يوسف رزاق سالم

وصف النتائج المحققة في المحليات بالمرضية

الأفافاس: قانون الانتخابات كرس العروشية والقبلية

وصفت جبهة القوى الاشتراكية النتائج المحققة في محليات 27 نوفمبر الفارط بـ"المقبولة والمرضية"، وجاءت للمحافظة على العمل السياسي في البلاد، فيما انتقد قانون الانتخابات الجديد، قائلا إنه "جاء لإفراغ الأحزاب السياسية من محتواها من خلال تكريس فكرة العروشية".

قال السكرتير الأول للافافاس يوسف أوشيش، إنه رغم النتائج المحققة في هذه الانتخابات التي أعادت للحزب مكانته ضمن الساحة السياسية، إلا أن ذلك جاء وسط عدة تجاوزات وعراقيل حرمتهم من عدة مقاعد بالمجالس البلدية والولائية، مشيرا في ندوة صحفية، عقدها، أمس السبت، بمقر الحزب، أن الأفافاس تعرضت لتضخيم في عدد الأصوات المعبر عنها مقارنة بالأرقام الفعلية، على غرار ما وقع في العاصمة وأم البواقي، أين تم جرد 80 صوتا، ليفاجأ في المحضر النهائي بارتفاع الرقم إلى 900 صوت، قائلا "سجلنا تزويرا ممنهجا وننتظر قرارات المحاكم الإدارية في الطعون". وعاد اوشيش للتذكير بنتائج الأفافاس قائلا "حزبنا افتك 47 مجلسا شعبيا بلديا بالأغلبية المطلقة، و65 آخر بالأغلبية النسبية، بالإضافة إلى تصدره ترتيب عدد المقاعد المحصلة في مجلسين ولائيين، أما من حيث عدد المنتخبين فقد وصل في المجمل إلى 938 منتخب محلي"، وكلها أرقام كما قال- المتحدث- إيجابية مقارنة بالاستحقاق الانتخابي السابق.

وبخصوص قانون الانتخابات، دعا المتحدث، لمراجعته "هذا الأخير جاء لمحاربة المال الفاسد لكن لاحظنا أنه عاد وبفعالية كبيرة خصوصا بعد إعلان النتائج التي كرست بشدة العروشية والقبلية التي اعتقد الجزائريون أنها ولت بغير رجعة".

وجدد أوشيش تمسكه بموقفه القائل إن الانتخابات لا تشكل حلا للأزمة السياسية، لكنه يعتبرها محطة لتعبئة الطاقات من أجل مواصلة النضال لإقامة دولة الحق والقانون، ووسيلة لدخول المؤسسات وافتكاك المساحات على- حد قوله - لجعلها في خدمة المواطنين، مضيفا: "إننا مؤمنون بأن الحل الأوحد للأزمة هو الحوار الوطني الذي يجمع كل القوى الحية للبلاد والتي تفضي إلى خارطة طريق واضحة المعالم تجاه بناء الجمهورية الثانية".

وبخصوص التحالفات في المجالس البلدية والولائية، قال المتحدث إن حزبه ترك الخيار للقيادات المحلية من أجل الوصول إلى توافق أكبر بعيدا عن الأزمات التي من شأنها أن تخلق انسدادا مستقبلا.

■ أسماء بهلولي

الشعب

في ندوة حول دور النظام الانتخابي

مرافعة لإرساء قواعد الديمقراطية التشاركية

رافع أساتذة وباحثون خلال ندوة احتضنها المركز الجامعي مرسلي عبد الله حول "دور النظام الانتخابي في تدعيم الديمقراطية و بناء الجزائر الجديدة" ، لارساء دعائم الديمقراطية التشاركية، مشددين على الدور المهم للعملية الانتخابية في تعزيز مبدأ الاختيار الحر و كذا إسهامها في دفع التنمية المحلية، كما ثمنوا الدور البارز للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

سارة بوسنة

قال الدكتور دحماني كمال في مداخلته، إن البناء المؤسساتي للدولة الحديثة من الناحية السياسية، وفق نسق قانوني وهيكلي متين وقويم لا يتأتى و لا يؤسس إلا وفق مقاربات قيمة وأخلاقية.

وتابع، أن شعار أخلقة الحياة السياسية قد ترجم هذا التوجه من خلال التعديل الدستوري الأخير ضمن الأمر 21 /01 المتضمن القانون العضوي للانتخابات، من خلال فصل المال الفاسد عن الانتخابات، وطنية كانت أو محلية.

وبخصوص تعزيز هذا التوجه الجديد (أخلقة الحياة السياسية) – يقول – الدكتور دحماني من جامعة خنشلة انه مع أخذ بهذا التوجه تم إقرار أحكام جزائية رادعة ومراقبة من طرف السلطة المستقلة للانتخابات و السلطات القضائية، على حد سواء .

كما كشفت الدكتورة إيراين نوال، رئيسة اللجنة العلمية للندوة ونائب المدير المكلف بالبيداغوجيا لـ " الشعب "، أن أهداف هذه الندوة هو إبراز الدور الكبير للانتخابات في تحقيق الديمقراطية التشاركية وتحسيس المواطن بأهمية الانتخاب و كذا إرساء أسس التنمية المحلية في إطار النظام الانتخابي الجديد و ربط كل هذه العناصر بإرساء قواعد الجزائر الجديدة.

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazairaldjadida.com

القيادي في حركة مجتمع السلم ناصر حمدادوش

«حققنا نتائجا انتخابية غير مسبوقة في تاريخ الحركة"

أكدت حركة مجتمع السلم على انه وبالرغم من الظروف الصعبة والاستثنائية لتنظيم هذه الانتخابات المحلية التي جرى تنظيمها بتاريخ الـ27 نوفمبر المنصرم، فقد أحرزت "حمس" نتائج انتخابية غير مسبوقة في مسارها الإنتخابي.

وجاء في منشور للقيادي بحركة "حمس" ناصر حمدادوش عبر صفحته الرسمية بشبكة التواصل الاجتماعي "فايسبوك" "حول نتائج الانتخابات المحلية" إنه لم يسبق للحركة في تاريخ مشاركاتها في الانتخابات المحلية منذ 1997م إلى الآن أن حقّقت مثل هذه النتائج، والتي تثبت هذا التقدُّم رقميًا في هذه الانتخابات، بالرغم من الظروف الصعبة والاستثنائية لتنظيم هذه الانتخابات، وذلك لعدة عوامل ومؤشرات، منها، أنها إنتخابات مسبقة، وتنظيمها جاء في أقل من 3 أشهر، إلى جانب حالة العزوف والمقاطعة، والتي تجلّت أكثر في الاستفتاء على الدستور والانتخابات التشريعية (23٪) فقط، بالرغم من تنظيمها بعد حراكٍ شعبي ومليوني".

واعتبر حمدادوش أنّ "شروط المشاركة والترشّح في هذه الانتخابات أصعب بكثير من سابقاتها، ورغم ذلك لم يُسبق للحركة في تاريخها السياسي أن تحصلت على هذه النتائج".

وتحصلت الحركة في المجالس البلدية على 1839 مقعد، مع التواجد في 489 بلدية من أصل 501 مجلس شاركت فيه. بينما تحصّلت الحركة سنة 2017م على 1232 منتخب بلدي، والتواجد في 399 بلدية فقط من أصل 720 مجلس شاركت فيه.

أما على مستوى المجالس الولائية، فقد تحصلت الحركة على 235 منتخب ولائي، مع التواجد في 40 ولاية من أصل 41 مجلس ولائي شاركت فيه.

بينما تحصّلت "حمس" في محليات 2017م على 152 منتخب ولائي، والتواجد في 26 مجلس ولائي فقط. وبلغ مجموع المنتخبين المحليين سنة 2021م، 2060 منتخب، بينما كان سنة 2017، 1384 منتخب فقط.

وأضاف حمدادوش أن الحركة حققت في هذه الانتخابات انتشارًا انتخابيًا وسياسيًا في 488 مجلس بلدي، أي 97٪ من مجموع البلديات التي تم الترشّح بها، وفي 40 مجلس ولائي أي 97٪ من عدد المجالس الولائية التي تم الترشح بها. وهو ما يشير حسب "حمس" إلى الإقبال الشعبي والتزكية الواضحة للحركة في الأغلبية المطلقة من هذه المجالس، وأنّه لا مشكلة له مع قيادتها ولا مع خطها ولا مع مشروعها السياسي وخياراتها الاستراتيجية".

قالوا إن الرئيس يقترح من أعضاء القائمة.. خبراء في القانون لـ"الحوار":

هذه هي طريقة اختيار رئيس البلدية

بعد إتمام الانتخابات المحلية وإعلان النتائج من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ظهر صراع حامي الوطيس بين المنتخبين بحثا عن رئاسة المجالس البلدية، وانبرت هذه النقاشات بذريعة أحقية الأكثر تحصيلا للأصوات من جهة والأحزاب التي حققت أكبر عدد من المقاعد من جهة أخرى.

نبيل. ف

في السياق، اتفق خبراء وقانونيون في حديثهم ليومية "الحوار" حول وضوح المادة القانونية وآلية تطبيقها في حالاتها الثلاث، مؤكدين أن هذا الصراع نابع من مصالح يراد تحقيقها بطرق بعيدة عن القانون.

القانون واضح ولا غبار عليه

أكد عضو المجلس الدستوري سابقا والخبير القانوني، عامر رخيلة، أن المصالح الشخصية الضيقة للمنتخبين وراء طرح هذه الإشكاليات، مؤكدا أن القائمة التي حازت على الأغلبية المطلقة وأغلبية المقاعد يتم انتخاب الرئيس منها، وفي حالة غياب الأغلبية -يضيف المتحدث- يتم الاحتكام لعدد المقاعد المحصلة من كل قائمة تجاوزت نسبة 35 بالمائة في التصويت.

وأفاد رخيلة في تصريح ليومية "الحوار" أنه في حال لم يتم اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي حسب المرحلتين الأولى والثانية، يفرض القانون الاحتكام للمرحلة الثالثة، وهي النزول إلى القوائم واختيار رئيس البلدية منها، ما يلزم على التشكيلات السياسية اللجوء إلى التحالفات، على أن تكون ضمنية وغير معلنة، لأن النص القانوني لم يدرج هذه القضية، مبرزا أن التحالفات لا يمكن أن تتأتى إلا من خلال المرحلة الثالثة، ولا يجب الإعلان عنها لأن المادة القانونية لم تتطرق لها.

من جهته، كشف الخبير القانوني عمر خبابة أن النص القانوني واضح ولا تشوبه أي شائبة، حيث يتم ترشيح رئيس البلدية عبر القائمة التي حازت على الأغلبية المطلقة، وفي حال غياب هذا الشرط يكون من قائمتين تعدت فيها نسبة 35 في المائة، حيث تطرح كل قائمة مرشحا عنها، ويتم اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي بينهما.

وفي تصريح ليومية "الحوار" كشف خبابة أن النص القانوني لم يدرج التحالفات، لكنها خطوة منطقية ستسلكها الأحزاب في حال عدم تجاوز نسبة 35 في المائة من التصويت، وذلك لتحقيق ريادة المجلس الشعبي البلدي بعيدا عن التجاذبات، مبرزا أن هذه المعضلة حسب القانون ستحل في ظرف أقصاه ثمانية أيام من تاريخ تنصيب المجلس، على أن يتم اختيار رئيس البلدية بعدها بخمسة أيام.

وتندرج التغييرات المدرجة ضمن أحكام القانون المتعلق بالبلدية التي أقرها الأمر رقم 21-13 المؤرخ في 31 أغسطس 2021، في إطار ضمان انسجامها مع نظام الانتخابات الجديد. وقد مست التعديلات التي وردت في هذا الأمر ست نقاط، حيث نصت المادة 64 من هذا الأخير على أن الوالي "يستدعي المنتخبين قصد تنصيب المجلس الشعبي البلدي خلال (5 أيام التي تلي إعلان النتائج النهائية للانتخابات) فيما تنص المادة 64 مكرر، على أن المجلس الشعبي البلدي "يجتمع تحت رئاسة المنتخب الأكبر سنا قصد انتخاب رئيسه خلال الخمسة (5) أيام التي تلي تنصيب المجلس. وتضمن التغيير الثالث "وضع مكتب مؤقت للإشراف على الانتخاب، يتشكل من المنتخب الأكبر سنا، ويساعده المنتخبان الأصغر سنا، على أن يكونوا غير مترشحين، حيث يستقبل هذا المكتب المؤقت الترشيحات لانتخاب الرئيس ويقوم بإعداد قائمة المترشحين". وتنص المادة 65 المعدلة من نفس الأمر، من جهة أخرى، على أن "يقدم المترشح للانتخاب لرئاسة المجلس الشعبي البلدي من القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، وفي حال عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، يمكن للقائمتين الحائزتين على خمس وثلاثين في المائة (35٪) على الأقل من المقاعد تقديم مرشح. أما في حالة عدم حصول أي قائمة على خمس وثلاثين في المائة (35٪) على الأقل من المقاعد، وفق ما جاء في الأمر ذاته، فيمكن لجميع القوائم تقديم مرشح عنها، في الوقت الذي أقر فيه التعديل السادس إعلان فوز المترشح الأكبر سنا في حال تساوي الأصوات المحصل عليها.

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

أحزاب سياسية تنظّم وقفة احتجاجية أمام مقر سلطة الانتخابات في الوادي

تجمع، أمس، عدد من ممثلي بعض الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات المحلية الأخيرة، أمام مقر السلطة الوطنية المستقلة الانتخابات في ولاية الوادي، رافعين عدة شعارات تطالب بإعادة فرز الأصوات في بعض الصناديق التي شابتها عملية التزوير – حسب قولهم –.

وتضمن بيان الوقفة التي تحوز «النهار» على نسخة منه، بوجود عدد المصوّتين أكثر من عدد المسجلين في بعض المراكز، إضافة إلى تسجيل رقم خيالي لبعض المترشحين وعدم وجود أصوات مترشحين آخرين، بالرغم من أنهم صوّتوا في ذات المركز، وعدم تسليم المحاضر للمفوضين، وطردهم ووجود مؤطرين في بعض المراكز ببطاقات من دون صورة تحمل الإسم فقط، وطالب المحتجون بإلغاء الأصوات في المراكز والمكاتب التي عرفت التزوير، وحماية أصوات الناخبين، وإرسال لجنة تحقيق للتأكد من الخروقات الموجودة.

إسماعيل.س

الفوز يفتح شهية الطامعين في مقاعد مجلس الأمة

التحالفات في المحليات لعبة قديمة بعناصر جديدة

أ.بن نعوم

بعد أن حطت معارك المحليات أوزارها , و عرف كل حزب موقعه الجديد على الخريطة السياسية, تتجه الأنظار إلى معارك التحالفات , التي غالبا ما تتأجل إلى ما بعد إعلان النتائج الأولية, و التي قد تجُب ما قبلها من تحالفات, بحثا عن تسجيل الحضور في مناطق تفتقر الأحزاب المتحالفة إلى هياكل قاعدية بها, علما أن هذا النوع من التحالفات اقتصر خلال المحليات الأخيرة على حزبين ,تحالفا على مستوى بلديتين و ولاية واحدة , و أثمرا 12 مقعدا بلديا و4 مقاعد ولائية , دون الحصول على الأغلبية في الاستحقاقين, مما يفسر تجنب الأحزاب لهذا النوع من التحالفات غير المثمرة "بالمقاعد", و فتح المجال واسعا لكل أنواع التحالفات ما بعد إعلان النتائج , و هي غالبا ما تتسم بالمصلحية ,و العشائرية , و حتى الصفقات المادية للفوز برئاسة المجلس , و انحصار اهتمام المنتخبين في كيفية الفوز بمنصب و مقابل ماذا؟.

و بعد المصلحة الشخصية ، تأتي المصلحة الحزبية الضيقة، بتبادل الأصوات لتمكين حزب من رئاسة بلدية ،مقابل رئاسة المجلس الولائي للحزب الحليف ، وكل هذا استعدادا لاستحقاقات مجلس الأمة ، لأن الكثير من المترشحين في الانتخابات المحلية ، لا يقف طموحهم عند البلدية أو الولاية ، و إنما يتجاوزهما إلى منصب "السيناتور" ، لتبدأ معركة أخرى ، لا مكان فيها للمواطن و انشغالاته و لا للبلاد و مشاريعها التنموية .

و المرجح، أن الأمور لا تختلف كثيرا فيما يخص التحالفات الممكنة في الاستحقاق الأخير ، عما كانت عليه في الاستحقاقات المماثلة السابقة ، فالتحالف يبقى في جميع الأحوال و لدى مختلف المتنافسين ، مجرد أداة احتياطية لزيادة حظوظ الحزب أو المترشح في القدرة على المساومة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب "وطنيا لمن يطمح للسيناتوريال او الرئاسيات" أو محليا لمن يقتصر طموحه أو مصالحه على الانتفاع من الجماعات المحلية.

غير أن كل فرص التحالف الممكنة ،التي لا تتجاوز غاياتها المصالح الحزبية الضيقة و الظرفية ، ستطيل أمد الوضع الراهن و لن تنتج سوى مزيد من نسخ العمليات الانتخابية الهشة جراء ظاهرتي العزوف و التصويت الأبيض.

ما يحدث هو نتاج عجز الأحزاب عن استقطاب العدد الكافي من المناضلين الأكفاء

المشكلة ، أن هذا التوجه الذي تتحمل الأحزاب مسؤوليته و تبعاته في نفس الوقت ، هو نتاج عجز التشكيلات الحزبية عن استقطاب العدد الكافي من المناضلين الأكفاء و الأوفياء ليس فقط لضمان التنافس على كافة المقاعد الانتخابية في أي استحقاق ، و إنما أيضا لتأمين مراقبة كل مراحل العملية الانتخابية من ألفها إلى يائها، علما أن عملية المراقبة يمكن أن تضمنها الأحزاب بالتضامن فيما بينها عند الاقتضاء ، و هو ما يتيحه عدد الأحزاب المعتمدة الذي يسمح بتوزعها عبر الوطن بمعدل حزبين لكل ولاية ، في انتظار اقتناع زعمائها أن التحالفات الظرفية من أجل الترشح في هذا الاستحقاق أو ذاك ، لن يجعل من أحزابهم ، أحزابا كبرى إلا في حالة توسعت هذه التحالفات أكثر و أصبحت تكتلات و أقطابا دائمة للتيارات السياسية المعروفة في البلاد .

و في ظل هذا العجز المزمن في ضمان العدد الكافي من المترشحين و من المترشحات على وجه الخصوص ، تصبح التحالفات مطية بعض الأحزاب لتوسيع مجال تواجدها الجغرافي ، و وسيلة لأحزاب أخرى لتوفير فرصة الترشح للفائض من الراغبين في الترشح من مناضليها.

غير أن هذه التحالفات الاضطرارية و الظرفية وحتى الانتهازية بشكل مفضوح ، غالبا ما تبقى بدون تأثير كبير لا على نتائج الانتخابات و لا على نسبة المشاركة ، بل الراجح أنها تؤثر سلبا على مصداقية العملية الانتخابية برمتها جراء ما تفرزه المنازعات و الخلافات بين المترشحين الفائزين جراء تغير التحالفات أو قيام تحالفات مضادة على ضوء النتائج بحثا عن التموقع الجيد الذي يتيح الفوز بمنصب ضمن الهيئات التنفيذية للمجالس المنتخبة ، و ما ينجر عن ذلك من انسدادات تعطل سير المجالس و من خلالها المصالح المباشرة للمواطنين.

إلى متى يستمر الحصاد الهش لسياسة التحالفات ؟

تاريخيا دخلت التحالفات و لو بشكل محتشم في الاستحقاقات المحلية منذ ثاني موعد انتخابي تعددي في الجزائر الذي جرى في أكتوبر 1997 و حصل خلاله الأرندي على أغلبية المقاعد المتنافس عليها المقدرة بـ13123 مقعدا بلديا و 1880 مقعدا ولائيا . و سمح تنافس 37 حزبا و 3 تحالفات و 428 قائمة للمستقلين على مستوى البلديات و 12 حزبا و 3 قوائم للمستقلين بالنسبة للمجالس الولائية ، بتسجيل نسبة مشاركة تجاوزت 62 ٪ دون أن يظهر أثر للتحالفات الثلاث على جدول النتائج .

و في الاستحقاق المحلي الموالي الذي تم في 10 أكتوبر 2002 ، تدحرجت نسبة المشاركة إلى مستوى 50٪ بسبب أحداث منطقة القبائل على وجه الخصوص ، و ليس بسبب تراجع عدد الأحزاب المشاركة و التحالفات و المستقلين ، حيث ضمن 14 حزبا من بين 25 ، مقاعد في المجالس الولائية ، كما حصل تحالفان على 7مقاعد لكل منهما ، بينما حازت القوائم الحرة على حوالي 7٪من مقاعد المجالس البلدية . و في محليات 2007 استمر الهبوط في مؤشر المشاركة الذي تراوح بين 43 و 44 ٪ (ولائي و بلدي) ، وخاض معتركها 23حزبا إلى جانب الأحرار و التحالفات ، هذه الأخيرة التي لم تنل سوى 27 مقعدا بلديا و 4 مقاعد ولائية . أما الاستحقاق المحلي الذي جرى يوم 29 نوفمبر 2012 فقد ظلت نسبة المشاركة في مستواها بين 43 و 44 ٪ رغم تنافس 52 حزبا و 179 قائمة حرة و تحالف واحد و4 تكتلات في هذه الانتخابات التي كان نصيب التحالف فيها 552 مقعدا مكنته من الإشراف على 5 بلديات ، بينما لم تحز التكتلات الأربعة مجتمعة سوى على 46 مقعدا دون الحصول على الأغلبية في أي بلدية . و بخصوص القوائم الانتخابية المودعة والخاصة بالمحليات السابقة التي جرت في نوفمبر 2017 فقد "بلغت –حسب معطيات وزارة الداخلية –9.562 قائمة منها 8.728 قائمة تخص أحزابا سياسية و 717 قائمة للتحالفات و 151 قائمة حرة"؛أما القوائم المودعة لانتخابات المجالس الولائية فقد بلغت 620 قائمة منها 510 قائمة لأحزاب سياسية و 72 قائمة للتحالفات، إلى جانب 24 قائمة حرة". و لعله من المفيد ، التذكير بأن تجارب الانتخابات المحلية السابقة ، لم تستغل لتصحيح ما يشوب مسار المجالس المنتخبة من عادات تخل بانسجام تركيبتها و قد تستمر طيلة عهدة انتخابية ، و منها ما يتسبب في انسداد يعرقل مصالح المواطنين، رغم أن الكثير من مسببات هذه المشاكل يمكن تحييدها عبر التقنين الدقيق.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

أعلنت أنها راضية على حصيلتها في المحليات

"القوى الاشتراكية" مع مراجعة "عميقة" لقانون الانتخابات

• أوشيش: وقفنا على تضخيم أرقام المحاضر وأودعنا طعونا

عبرت قيادة جبهة القوى الاشتراكية "الأفافاس"، أمس، عن رضاها عن النتائج التي حققتها في محليات 27 نوفمبر الماضي، رغم التجاوزات حرمت مرشحي الحزب من مقاعد، والتي قدّم فيها طعونا تنتظر رد المحاكم الإدارية.

ف. جمال

● قال الأمين الوطني الأول للحزب، يوسف أوشيش، في ندوة صحفية بمقر الحزب بالعاصمة، إن "الأفافاس" حقق الأهداف السياسية التي دخل من أجلها، زيادة عن المكاسب المحققة في عدد المنتخبين. وذكر أن الحزب حصل على انتصار "استراتيجي، سياسي ورقمي"، منتقدا التقارير التي تحدثت عن تراجع حصيلة الحزب مقارنة بانتخابات 2017، وتحدث بفخر "حققنا أرقاما تجاوزت التوقعات، وأن هذه الأرقام تتحدث عن نفسها" رغم مشاركته في عدد قليل من الدوائر الانتخابية.

ونبه أوشيش إلى أن ما حصده الحزب يعد إنجازا بحد ذاته، وخصوصا أنه "خرج لتوه من أزمة داخلية عميقة". وتابع أن الأفافاس (الذي دخل منافسا لنفسه في عشرات البلديات) عزز تواجده مبررا تراجع حصيلته في المجلسين الولائي لبجاية وتيزي وزو بتعدد القوائم، حيث تنافست على مقاعد المجالس الولائية لتيزي وزو 6 قوائم. وأشار إلى أن ارتفاع معدل المقاطعة "المهم جدا" – حسب وصفه أثّر على رصيده.

يوسف أوشيش

ولدلالة على تفوق حزبه في الانتخابات المحلية التي جرت يوم 27 نوفمبر الماضي، بين أوشيش الذي ترشّح لخلافة نفسه في عضوية المجلس الولائي لتيزي وزو، أن الفارق بينه نتيجة قائمة الحزب والثاني في الترتيب كان 12 ألف صوت، منتقدا بقوة النظام الانتخابي ودعا لإعادة النظر فيه، موضحا أن هذا النظام الذي يروج أنه جاء لمكافحة المال السياسي، لم يغير في الوضع شيء لدرجة أن أوساط المالي السياسي تنشط بفعالية وخصوصا بعد إعلان النتائج. واشتكى من أن القانون الحالي كرس بشدة العروشية والقبلية التي اعتقد الجزائريون أنها ولت إلى غير رجعة، داعيا في الوقت نفسه إلى مراجعته. وبخصوص التحالفات تحدث مسؤول "الأفافاس"، أن الحزب ترك الخيار للقيادات المحلية، بحثا عن الوصول إلى توافق أكبر ولتجنّب الوقوع في حالات انسداد. ولفت مسؤول "الأفافاس" إلى التجاوزات التي شهدتها الانتخابات، ومنها تضخيم عدد الأصوات المعبر عنها مقارنة بالأرقام الفعلية، واستدل بما وقع في ولايات العاصمة وأم البواقي. ففي مكتب تصويت ببلوزداد بالعاصمة، تم جرد 80 صوتا، ليفاجئ في المحضر النهائي بارتفاع الرقم إلى 900 صوت. مسجلا وجود "تزوير ممنهج يناقض ما أسماه الحديث عن جزائر جديدة يتغنون بها". وتدخّل عضو الـ ة الرئاسية، عبد الحكيم بلحسل، لإعطاء أمثلة إضافية، منها ما تعلق بانتخابات المجلس الولائي للعاصمة وأم البواقي والتي تظهر فارقا شاسعا بين عدد الأصوات المعبر عنها والأرقام الواردة في المحاضر النهائية والتي عززت موقف حزبي السلطة الرئيسيين، التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني. وكشف بلحسل بأن الحزب أودع طعونا لدى المحاكم الإدارية لتصحيح الوضع وإعادة عد الأصوات في العاصمة على سبيل المثال.

في الشأن الإقليمي دد أوشيش بزيارة وزير الدفاع في الكيان الصهيوني لـ غرب الأقصى، والعناد المغربي الذي يدفع حسب قوله للتعفن وزعزعة الاستقرار في المنطقة.

ف. ج

"حمس" و"المستقبل" في الريادة

الناخبون يعاقبون "الأفالان" و"الأرندي" في عنابة

● حقّق حزبا حركة مجتمع السلم وجبهة المستقبل في ولاية عنابة، انتصارا ساحقا في الانتخابات المحلية. وحسب ما أعلنت عنه السلطة الوطنية لمراقبة الانتخابات، فقد فاز الحزبان بـ 129 مقعدا من مجمل المقاعد المتنافس عليها في انتخابات المجالس المنتخبة الولائية والبلدية.

وقد أعادت، حسب بعض المتتبعين للشأن السياسي المحلي بالولاية، هذه النتائج رسما جديدا للخريطة السياسية للمجالس المحلية المنتخبة، التي كان يهيمن على تسييرها حزبا جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، على خلفية الفوز الساحق لأحزاب وتشكيلات سياسية جديدة، لم يسبق لها وأن ظفرت بحظ تسيير المجالس المحلية المنتخبة، على الرغم من المشاركات في المواعيد الانتخابية السابقة، على غرار حركة مجتمع السلم التي فاز من خلالها الحزب بالمرتبة الأولى محليا في عدد المقاعد المتحصل عليها على مستوى التمثيل الحزبي بالمجلسين البلدي والولائي بـ65 مقعدا ويليه حزب جبهة المستقبل بتحقيقه لـ 64 مقعدا، فيما تدحرج حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني إلى مراتب متدنية، بتحقيق الأرندي لـ52 مقعدا وجبهة التحرير الوطني لـ35 مقعدا فقط مقارنة بنتائج الاستحقاقات السابقة التي كان يحصد فيها الحزبين أغلبية المقاعد المتنافس عليها بالمجالس الشعبية البلدية والولائية.

ويرى السيناتور محمد الطيب حمارنية، "أن أسباب فوز حزب جبهة المستقبل بولاية عنابة بنسبة معتبرة ومحفزة ومتعددة، من بينها التنظيم والهيكلة التي تم اعتمادها على مستوى محلي عن طريق وضع استراتيجية وخطة عمل يتم من خلالها فتح مكاتب وتمثيل حزبي على مستوى معظم بلديات الولاية. مضيفا "أن الاستراتيجية التي اعتمدها الحزب في اختيار المرشحين للانتخابات قد أتت ثمارها، بالاعتماد على قوائم 90 بالمائة، منها شبان وجامعيين لم يسبق لهم وأن خاضوا تجارب سابقة في تسيير المجالس المحلية، عكس أحزاب أخرى على شاكلة الأحزاب المنهزمة التي بقيت وفية لعاداتها القديمة ورفضهما الانفتاح، والدليل على ذلك نوعية القوائم التي خاضت معركة الانتخابات والتي عكست النتائج المتدنية".

وأرجع الطيب حمارنية سبب تحقيق حزب جبهة المستقبل لهذه النتائج محليا، إلى عامل انضباط المناضلين واستغلال الصراعات الداخلية التي كان يتخبط فيها أحزاب الموالاة لكسب مساحة نضالية واسعة ووعاء انتخابي جديد كان يبحث عن بدائل حزبية وتمثيل شعبي.

ش. نبيل

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

PARTI DE SAWT EL CHAÂB

La question des alliances laissée aux élus locaux

La question des alliances au sein des APC et APW issues du renouvellement des Assemblées populaires communales et de wilaya (APC-APW) sera laissée aux structures de base de la formation au niveau local, a indiqué le président du Parti de Sawt El Chaâb, Lamine Osmani. Seules conditions exigées des membres élus, «l'intégrité, la compétence et la capacité de préserver l'équilibre des Assemblées», a-t-il précisé. Par ailleurs, le responsable s'est félicité des résultats des élections les jugeant «très satisfaisants» et ont permis au parti de devenir «un chiffre important» dans l'équation politique nationale. S'exprimant lors d'un point de presse qu'il a animé au siège du parti, Osmani a indiqué que les résultats obtenus par le Parti de Sawt El Chaâb «sont très satisfaisants et les chiffres le prouvent», soulignant que le parti «a été en mesure en peu de temps, grâce aux efforts de ses militants, de se transformer en un chiffre important dans l'équation politique nationale». Ajoutant que le parti «a réalisé de bons résultats, notamment dans des wilayas ayant un poids populaire et politique, à l'instar d'Alger à laquelle il a pris part avec 15 listes». Osmani a indiqué que son parti «aurait pu concrétiser des résultats meilleurs, si ce n'était l'invalidation de la candidature de 290 candidats». Appelant à la nécessité de «changer les mentalités en vue de concrétiser un saut qualitatif dans le niveau de l'action politique des partis», Osmani a souligné que l'Algérie «a besoin d'une classe politique qui apporte des alternatives pratiques, en vue de contribuer à l'amélioration du niveau et des conditions de vie du citoyen et d'édifier un Etat moderne avec de nouveaux comportements et de nouvelles idées».

Le Soir D'ALGERIE

LES LOCALES DU 27 NOVEMBRE LE CONFIRMENT

Le grand déclin du MSP !

Le Mouvement de la société pour la paix (MSP) poursuit son déclin et occupe la sixième place aux élections locales, loin derrière de nouveaux partis comme le Front El Moustakbal et le mouvement non moins islamiste El Binaa.

Karim Aimeur - Alger (Le Soir) - Les dernières élections législatives du 12 juin et locales du 27 novembre 2021 ont permis le retour en force des deux éternels partis du pouvoir, le FLN et le RND. Elles ont également révélé l'émergence de deux nouvelles formations politiques, en plus des indépendants. Il s'agit du Front El Moustakbal de Abdelaziz Belaïd et du mouvement islamiste El Binaa de Abdelkader Bengrina.

Dans ce sillage, il y a un seul grand perdant : le Mouvement de la société pour la paix (MSP) qui se réclame pourtant du très puissant mouvement populaire qui, en 2019 et 2020, avait ébranlé les bases du système, imposant la fin du pouvoir de Bouteflika après 20 ans de règne, menant ses principaux hommes à la prison pour des affaires de corruption.

dépassé le FFS qui est un parti connu pour son confinement en Kabylie. Et pourtant ! Malgré ce résultat et ce déclin, les dirigeants du parti se disent satisfaits des résultats et affichent une progression !

En effet, lors de sa dernière réunion après l'annonce des résultats provisoires, le bureau exécutif du MSP a salué « une progression des résultats des élections locales, par rapport aux étapes précédentes et conformément aux objectifs fixés par les institutions du mouvement ». Le parti dit avoir

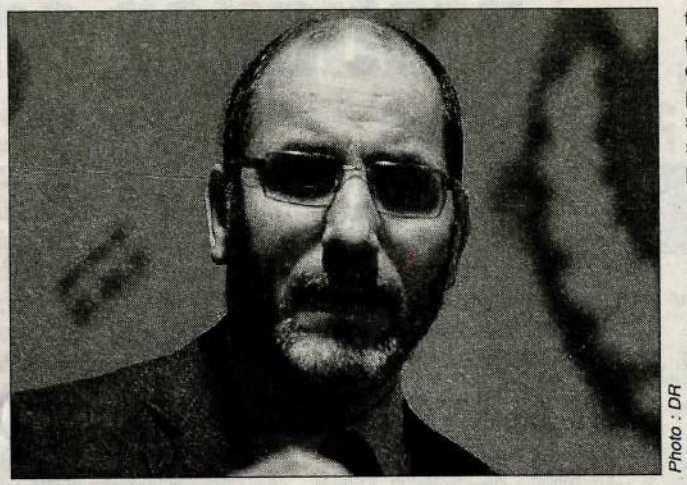

Photo : DR

enregistré une avancée dans le nombre des APC et APW où il a remporté la majorité et une progression dans le nombre des élus au sein des assemblées locales. Le parti a signalé également la réussite dans certaines wilayas « symboliques » ayant un poids politique et populaire, avec des majorités remportées au niveau de quelques chefs-lieux. Le MSP ne précise pas de quelles wilayas il s'agit mais tout porte à croire qu'il s'agit de la Kabylie où il a remporté plusieurs sièges.

Cependant, le déclin de la mouvance à laquelle appartient le MSP ne concerne pas seulement ce parti. La formation de Abdellah Djaballah, le FJD, a reçu une véritable raclée qui pourrait signer la fin politique d'un homme qui voulait s'octroyer un destin national.

Il en est de même pour les mouvements El Islah et Ennahda qui y ont laissé des plumes à l'issue du scrutin du 27 novembre, avec un nombre de sièges insignifiants.

K. A.

Si le FLN et le RND sont les grands rescapés de cette révolte populaire, en occupant toujours les deux premières places des scrutins avec des taux de participation très bas, ce n'est pas le cas du MSP qui, pendant plus de dix ans, a accompagné et cautionné toutes les dérives du régime de Bouteflika, dans le cadre de l'Alliance présidentielle avec le FLN et le RND.

Ce parti islamiste est en véritable déclin. Et pour cause ! Lors des dernières élections locales du 27 novembre, il est classé en cinquième position, loin derrière les indépendants, le Front El Moustakbal et le Mouvement El Binaa qui ont moins de dix ans d'existence.

En effet, le FLN est arrivé en tête avec 5 978 sièges au niveau des APC, suivi du RND avec 4 584 sièges et les indépendants arrivent en troisième position avec 4 430 sièges. Viennent ensuite le Front El Mostakbal qui a pu obtenir 3 262 sièges et le Mouvement El Binaa avec 1 884 sièges.

Le MSP arrive en sixième position avec 1 820 sièges. Avec un tel classement, le parti qui se dit le leader de la mouvance islamiste en Algérie n'a pas de quoi tirer une quelconque fierté. Il n'a dépassé, en matière de nombre d'élus, que les petits partis qui n'ont aucune base militante comme Jil Jadid, le FAN, El Infitah et le TAJ. Il a aussi

Le Soir D'ALGERIE

DE LA 18e POSITION EN 2012 AU 3e RANG EN 2021

L'ascension fulgurante du Front el Moustakbal

De la neuvième position aux élections locales de 2012 avec 716 sièges arrachés alors que le parti venait de naître, le Front el Moustakbal arrive, à l'occasion des dernières élections locales anticipées, à la troisième position derrière le tandem FLN-RND avec 3566 sièges aux APC et aux APW.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - Une ascension des plus fulgurantes pour un parti né il y a à peine dix ans de cela, allant jusqu'à tacler le traditionnel duo FLN-RND qui domine la scène politique nationale. Ceci, en surclassant des formations politiques classiques pour certaines aujourd'hui réduites à de la figuration quand d'autres ont tout simplement disparu de la scène, surtout pas faute d'avoir pris part à ces dernières élections anticipées, qu'elles soient législatives ou locales.

Né en février 2012 d'une scission du FLN que Abdelaziz Bélaïd a rejoint en 1986 à l'âge de 23 ans et dont il fut le plus jeune membre du comité central et deux fois de suite député (1997-2007), le Front el Moustakbal n'a, depuis, cessé d'enregistrer une progression lente mais sûre. Après s'être contenté de deux sièges à la Chambre basse du Parlement à l'occasion des élections législatives du printemps 2012, qui lui ont valu la peu glorieuse 18e position, il a, quelques mois après, fait une entrée timide à l'occasion des élections locales de la même année, en arrachant 716 sièges au niveau des Assemblées populaires des communes et des wilayas, ce qui lui a permis de figurer dans le top 10 de ce scrutin.

Et depuis cette toute première double expérience électorale, le Front el Moustakbal ne cesse d'améliorer de manière significative ses scores. À l'occasion des élections législatives du 4 mai 2017, le parti, que d'aucuns qualifient de petit-fils du FLN, a considérablement amélioré son score en arrachant 14 sièges qui lui ont permis de constituer son groupe parlementaire avec, en sus, une 5e position.

Une position sur l'échiquier politique national lors des élections locales de novembre de la même année à l'issue desquelles le parti arrachera la troisième position concernant les APC dont il réussira à avoir la gestion de 71 et la quatrième place au niveau des APW.

Ne s'arrêtant pas en si bon chemin, le Front el Moustakbal améliorera encore ses scores électoraux d'une manière beaucoup plus significative. Ceci en quadruplant presque sa présence à l'Assemblée populaire nationale le 12 juin dernier à l'occasion des élections législatives anticipées à l'issue desquelles il a arraché 48 sièges qui lui ont valu la quatrième place.

La même prouesse, el Moustakbal la renouvellera tout récemment à l'occasion des dernières élections locales anticipées à l'issue desquelles il a réussi à avoir 3 262 sièges au niveau des APC et 304 autres sièges au niveau des APW. Plus que cela, le parti a réussi à avoir la majorité absolue au niveau de 34 communes et une majorité relative au niveau de 228 autres communes et 12 APW, dont celle emblématique de la capitale.

Une ascension fulgurante qui étonne bien du monde sauf ceux qui connaissent de près le fondateur du parti.

Ex-secrétaire général de l'Union nationale de la jeunesse algérienne (UNJA), ancien membre du comité central et deux fois député du FLN, Abdelaziz Bélaïd est ce que l'on peut qualifier de «jeune loup» de la politique qui sait parfaitement ce qu'il veut et la stratégie à adopter pour y parvenir, celui qui sait flairer les bons coups et se frayer des places au soleil sans trop de bruit.

Lui qui a claqué la porte du vieux Front du pouvoir le 1er novembre 2011, comme pour signifier aux dirigeants du FLN de l'époque que «beaucoup de choses ont changé au FLN. Il y a trop de querelles, beaucoup de clans et autant de règlements de comptes», comme il le déclarait en 2011, Bélaïd affirmait que la création du Front el Moustakbal coulait de source, puisque le parti devait répondre aux attentes de ceux, nombreux, qui voulaient se lancer dans l'aventure politique et qui n'avaient pas trouvé de cadre partisan qui sied à leurs aspirations et à leurs idéaux».

Mais pas que cela car, pour ce faire, l'homme qui s'est, soit-dit en passant, présenté à l'élection présidentielle d'avril 2014 à l'issue de laquelle il s'est classé troisième, et celle avortée d'avril 2019 avant de prendre part à celle de décembre 2019, s'est également entouré d'une armée de partisans au niveau de l'ensemble des wilayas du pays ou presque. Des partisans «collectés» le long de son passage au FLN, à l'Assemblée nationale, au niveau du mouvement des scouts musulmans dont il fut un cadre national, à l'UNEA (Union nationale des étudiants algériens) dont il deviendra le premier responsable avant de prendre en main l'UNJA, qui lui sont restées fidèles et qui l'ont naturellement rejoint dans le projet du Front el Moustakbal.

Discret et réservé, l'enfant de Mérouana, dans la wilaya de Batna, ne perd pas la tête suite à ces prouesses électorales. Partisan de la stratégie des «petits pas», Bélaïd vise encore plus haut, le leadership de la scène politique nationale et, pourquoi pas, plus pour sa gloire personnelle !

M. K.